

عقد مقاولة

الموضوع : تنفيذ أعمال كوبري تقاطع طريحق وادي النطرون / الدبلوماسيين عند كم ٢٢٨.٧٨٨ ضمن مشروع الفيط الأول للقطار الكهربائي السريع (السخنة – العلمين – مطروح – الفيوم) ((المنطقة الثالثة عشر – البميرة)) بالأمر المباشر.

· ٢٠٢٣/ ٢٠٢٢ ، ٨٩٤ عقد المقالم الم

أنه في يوم الاحد الموافق : ٤ / ١٢ / ٢٠٢٠ .

الهيئة العامة للطرق والكباري ·

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفي

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

(ويشار إليه فيما يلي بالطسرف الأول)

و " شركة رواد الهندسة العديثة ".

يمثلها السيد المهندس / محمد إبراهيم محمد محلب

بصفته / رئيس مجلس الإدارة •

وينوب عنه في التوقيع السيد المهندس / ياسر مصطفي علي زهني بموجب توكيل رسمي خاص رقم ٩٨٧٤ / ن / ٢٠٢٢

في توقيع العقود مع الهيئة العامة للطرق والكباري (مرفق)

٢٦٨١٠١٩٧٤، ١٩١ / ١٩٥

ومقرها / ٦١ تقاطع شارع النهضة مع شارع ١٠ - سرايات المعادي - (٤٠٣) الدور السابع

بطاقة ضريبية / ٨٩٣ – ٢٠٠ – ٢٠٠

مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين

ملف ضريبي رقم / ٠٠٠ - ١٠٠ - ١١٦ - ١١٦ - ٥٥٥

سجل تجاري رقم (١٥٨٨) استثمار القاهرة ،



بشار إليه فيعايلي بالطرف الثانع ساسر مدمهاي على دهي



LAAL

بناءا على كتباب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشهون مكتب الوزير رقيم (١٤٧٣٥) المورخ في ١٠٢٧/١ / ١٠٧١ المرفق به صورة كتباب السيد اللواء أ.ح / أمين عام مجلس الوزراء رقم (٥-٣٢١٥) بتاريخ ٣٠/١٠/١ المتضمن أن مجلس الوزراء قرر بجلسته رقم (٢٠١٥) المنعقدة برئاسة السيد الدكتور / مصطفى مدبوئي رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/١٠/١ الموافقة على اعتماد القرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الهندسية الوزارية المنعقدة بتاريخ ٢٠/١٠/١ وذلك لمشروع تنفيد أعمال تنفيذ أعمال كوبري تقاطع طريق وادي النظرون / الدبلوماسيين عند كم ٢٨/١٠/١ ضمن مشروع الخط الأول للقطار الكهربائي السريع عند كم ٢٨٨٠١٨ ضمن مشروع الخط الأول للقطار الكهربائي السريع السريع وانك بطريق الاتفاق المباشر طبقاً لأسعار القائمة الموحدة ومن بين هذه الشركات المطروب إعداد الشركات المطروب إعداد الشركات المودة ومن بين هذه الشركات المودة ومن بين هذه الشركات

ولماً كَأَن المالك يرغب في إنجاز" تنفيذ أعمال كوبري تقاطع طربق وادي النظرون / الدبلوماسيين عند كم ٢٢٨.٧٨٨ ضمن مشروع الخط الأول للقطار الكهربائي

السريع (السخنة - العلمين - مطروح - الفيوم) بالأمر المباشر"
على أن يتم الاتفاق على الأسعار للاعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض وبشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعمالة وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتكميلية والتعديلات التي يطلب المالك من المقاول القيام بها وفقا لشروط العقد ووثائقه , وهي الأعمال التي أعلن الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بتلك الأعمال وتنفيذها وإتمامها وصيانتها وذلك بعد إطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وسائر المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ١٠٠٨ ولالحته التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد

ولما كأن العرض المقدم من الشركة قد اقترن بقبول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/١٠/٢٦ وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على ما يلى :-

TON TOWN

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما لأحكامه •

Marie Land

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية " تنفيذ اعمال كوبرى تقاطع طريق وادي النطرون الديلوماسيين عند كم ٢٢٨.٧٨٨ ضمن مشروع الخط الأول للقطار الكهربائي السريع (السخنة - العلمين - مطروح - الفيوم)" بالأمر المباشر طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ويقيمة إجمالية مقدارها المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ويقيمة إجمالية مقدارها حنيها لا غير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقا لشروط ووثائق العقد وتعبر هذه القيمة تقديرية وتتم المحاسبة النهائية طبقا للكميات المنفذة على الطبيعة بالفئات التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار،

TAN SHIPPORT

يلتزم الطرف الثنائي <u>شبركة رواد الهندسية الحديثية</u> "بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقياً للمواصفات الفنية وذلك خلال (<u>١٢) شهر من استلام الطرف الثاني للموقع خاليا من الموانع</u> وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة النامة النافية الجهالية شرعاً وقانونا •

ROWAD



قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم LGHEL/CN/PF/2-2553/22 بمبلغ ، ٥ ٩ ٨ ٣ ٨ ، ٣٥ جنيها (فقط وقدره خمسة وثلاثون مليون وثلاثمائة واحد وثلاثون الف وتستعمائة وخمسون جنيها لا غير) صادر من البنك العربي الافريقي السدولي

صادر بتاريخ ٢٠٢٩ / ٢٠٢١ وساري حتى ٢٠٢١ / ٢٠٢١ وساري حتى ٢٠٢٤ المنابعة المعقد لا يرد إليه وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدي الطرف الْأُولُ طُوالٌ مِدة ضُمانُ الأعمالُ مَجُلُ الْقُقُدُ ويردُ إليهِ أو ما تبقي منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريّانه بعد مضي ثلاثين يوما من تنظيم التعاقدات التي من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرَّمها ٱلجَّهات الْعَامَة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعا لتقدم العمل وَذِلْكُ طَبِهَا لَلْصَوْابِطُ وَالْشُرُوطِ الْوَارِدَةُ بِالْمَادَةُ (٥٤) مِن قَانُونَ تَنظيم التَعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول علي الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في الميادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (۱۸۲) نستهٔ ۲۰۱۸ ،

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فُسخ العقد أو تنفيذة على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التّامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثأني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية اجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع علي الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطربق الإداري •

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الإتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تجليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي ونلك وفقا لما نصبت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٢٦) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة •

يلتزم الطرف الثاني بإتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشانه نص خاص في هذا العقد عكما يكون مسئولا عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يرفض تنفيذ من تاريخ استلامه أمرا كتابيا بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ من عادوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص أخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد ،وتعبر مسئوليته في هذه الحالات مياشرة دون تنفذ ما الطرف الأول وفي حالة اخلاله بتلك الالتنامات بكون الطرف الأول المقال المقال المقالة المناسرة دون الطرف الأول وفي حالة اخلاله بتلك الالتنامات بكون الطرف الأول المقالة المناسرة دون الطرف الأول وفي حالة اخلاله بتلك الالتنامات بكون الطرف الأول المناسرة على الطرف الأول وفي حالية إخلالية بتلك الالتزام الم يكون الطرف على نفقة الطرف الثاني .



الهيئة العامة للطرق والكبارس رئيس مجلس الإدارة

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدي الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاها

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشات الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف آي شئ يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مُع تحميلُهُ المصاريفُ الإدارية اللازمة .

يلتزم الطرف الثاني بإستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافية الجهات الحكومية والغير حكومية بما في نلك القوات المسلحة ، ع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشَّان، وكذلك كافية القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئية تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي جالة حدوث أينه العان العمل وفي جالة حدوث أينة أضرار أق تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على نلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول •

الطرف الثاني يكون مسئولا مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بشبِّب تنفيذه للأعمال أو من جراء أفعل أي من عاملية أو أحدي الاته وتقع المسلولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة •

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال مُحلَّ هذا العقد وإذا آخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حسابً الطرف الثاني خصما من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة،

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كُل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وإن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الأخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته علي العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كليا أو جزئيا •

سري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العاماً رقم (١٨٢) نسنة ١٨٠ ولالحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (١٩٢) لَسَنَةً ١٩١٧ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بْالقَانُونْ (١٣١) لَسَنَةُ ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزبادة أو النقص بما لايجاوز (٢٥% بالنسبة لكل بند بدات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة با تُعويض عن ذلك ، ويجبُ في جميع جالات تعديل العقد الحصول على موافقة إلس المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعيل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر الله على أولوبة الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر علي الأمر علي الأمر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .



الهيئة العامة للطرق والكبارس

رئيس مجلس الإدارة

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانونا والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سنده على الطرف الأول •

وبلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (١٦٠) لسنة ٢٠١٦ م

م الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها عل الثارم الطرف النائي بصمان الأعمال الصناعية ومدة ثلاث سنوات لأعمال الطرق تبدأ من تاريخ لمدة سنة لأعمال الكباري والأعمال الصناعية ومدة ثلاث سنوات لإعمال الطرق تبدأ من تاريخ الاستلام النهائي،وذلك طبقا لأحكام القانون رقم (٢٨٢) لسنة ١٨٠٨ بشان تنظيم التعاقدات ودون إخلال تمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون أخر ، وبكون مسبولا عن بقاء الأعمال سليمة اثناء مدة الضمان طبقا لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء نشك فللطرف الأول أن يجربه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسئوليته ،

تختص محكمة القضاء الإداري بمجل س الدولية بنظر كافية المنازعيات التي قد تنشب من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العَّة

النالث المسرون الجهة المختصة بمجلس الدولة يقر كل من طرفي العقد بموافقتهماً على أية تعبيلات تجربها الجهة المذ على ما جاء ببنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد •

يم تفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطراً على أسعار المواد (الجديد بجميع انواعة - الاسمنت - البيتومين - السولار) وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٧٠) مُن قَانُونَ تَنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٨٠١٨ وطبقا للتعريفات والمعابلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٢٩٢) لسنة

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخه منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتصاء واللزوم ،

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع (

المندس / ياسر مصطفى على زهنى عن الشركة بموجب التوكيل المرفق

الطرف الثاني

شركة رواد الهنديلة المديثة

رنبس الهبئة العا

